المؤسسة التعليمية والتطرف

العنف والتطرف. ظواهر طبيعية أم مصطنعة

منير أديب
مدير تحرير موقع البوابة نيوز

التطرف ظاهرة اجتماعية في المقام الأول، يُحددها النسق المعرفي بُناءً على التصورات الخاصة بقيم ومعايير وعادات المجتمع الشائعة، هذا إذا سلمنا أن هذا المفهوم يُستخدم للدلالة على كل ما يُناقض الاعتدال بمفهومة العام، وهنا يمكن أن نقول، إن تعريف التطرف يختلف من مجتمع لآخر ومن شخص لآخر حسب تصوراته ومعاييره التي يعتبرها ضامنة لفكرة الاعتدال.

التطرف في أبسط تعريفاته هو الإمساك بأطراف الشيء أو الاكتفاء بالنظر إليه من خلال إحدى زواياه، فهو البعد عن الاعتدال، إما بالإفراط أو التفريط، وهما معنيان للغلو والتسيب، والمتطرف لا يقبل بالرأي الآخر ودائمًا ما يدعي الحقيقة المطلقة من خلال ميله لإحدى الرؤى المتضخمة في الوقت الذي ينظر فيه للرأي الآخر بدونية.

البعض ينظر للآخرين كما عبر الفيلسوف الفرنسي، جان بول ساتر، هم الجحيم، في حين أن الواقع الحقيقي يُحتم علينا أن ننظر للآخرين على أنهم هم الطريق للتعرف على الذات، وأن العلاقات بين البشر ليست تصادمية أو تنازعيه وغير قائمة على التنافر وإنما قائمة على التكامل، فالفلسفة الوجودية تفرض مزيدًا من العزلة التي تشق طريقًا للتطرف.

عندما نتتبع نشأة العنف يُلح علينا سؤالًا عميقًا عما إذا كان هذا العنف ظاهرة طبيعية أم مجرد ظاهرة مصطنعة، ومن المهم إدراك أن العنف تزامن ظهوره مع بداية الخلق الأولى بمبررات متنوعة، وجاء التطرف ملاصقًا له ومعبرًا عن آفاقه، فغالبًا ما يكون العنف محصلة منطقية لأي تطرف بشري بمستوياته التي تبدأ بالعنف اللفظي وقد تنتهي بالعنف الجنائي، فكلما كان هناك تطرفًا أدركنا أنه يتبعه عنفًا، وكلما وجدنا عنفًا تأكدنا أنه ناتج عن حالة من التطرف، وكلاهما يتمخض عنه الإرهاب العشوائي والمنظم.

عين التطرف هي المواقف المتشددة أو المتطرفة التي تتخذها المجتمعات أو الأفراد سواء لفرض قيم بعينها أو إحداث تغيير في المجتمع دون رغبة أصحابه أو من خلال قهرهم، ومن خلاله يمكن أن يتطور التطرف ويأخذ أشكالًا مختلفة، فنجد أنواعه ما بين تطرفًا دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا؛ وتتسرب هذه الأنواع وغيرها عبر وسائل الإعلام تارة وعبر مناهج التعليم تارة أخرى، وقد يكون طريقها عبر منابر دينية أو أشخاص قفزت الأيدولوجيا إلى دواخلهم فأرغمتهم على التطرف أو استخدموها هم في ممارسة التطرف.

من دلالات التطرف العزلة والانعزال والسلبية والانسحاب، وهذه الصور ليس مقصود منها العزلة المكانية وإنما العزلة الشعورية أو الانسحاب الفكري؛ يبدأ التطرف مجرد فكرة تتحول إلى سلوك عندما تمتلك الشخص حتى يصبح آلة يمكن تحريكها في اتجاه واحد من الزمن، وهنا يرتبط التطرف بالتعصب الأعمى والعنف، والصراعات

المدمرة ما هي إلا صورة من صور التطرف وإفراز طبيعي للتناقضات الاجتماعية التي تؤدي أيضًا إلى التطرف، التطرف يبدأ بفكرة وينتهي أيضًا بفكرة، وغالبًا ما تكون الأفكار من صناعة أصحابها.

صور التطرف كثيرة منها التطرف الفكري والثقافي؛ قد يكون أشهرها التطرف الديني ولكنه ليس الصورة الوحيدة لمفهوم التطرف عمومًا، وقد يكون العلاج مزيدًا من الوعي الثقافي والفكري، وهنا تبدو أهمية الثقافة في محاربة التطرف حتى ولو كان دينيًا أو على الأقل يمكن تهذيب هذا التطرف بالصورة التي تسمح بالقضاء عليه مع مداخلات فاعلة في هذا الجانب، وهو ما يؤكد أن القراءة الخاطئة للحياة بتفاصيلها غالبًا ما تكون سببًا يأخذ الإنسان بعيدًا إلى التطرف سواء كانت للنصوص الدينية أو الفكرية أو الثقافية أو نصوص الحياة العامة التي تفرض على الإنسان قيم بعينها.

توجد مجتمعات كثيرة مريضة بالتعصب والجمود والكراهية؛ هذه المجتمعات يمكن أن نُطلق عليها لفظة التطرف ونحن مطمئنين، فالتطرف ليست صورة واحدة، وليس مرضًا يأتي لهذه المجتمعات بغتة وإنما أعراضه تسبق نعته الذي يُلاصق الضحية ولا يتخلى عنها بسهولة ويتطلب ذلك إرادة داخلية ومجتمعية.

كما أن التطرف ظاهرة إنسانية قديمة، فإنه ظاهرة عالمية لا تخص مجتمعات بعينها، وإنما لكل منها نصيب؛ والرابح من لديه القدرة على تشخيص المرض وعلاجه مبكرًا قبل أن يتحول من مجرد ظاهرة إلى مرض عُضال يَستلزم الاستئصال وما يستتبع ذلك من جروح يفرضها استخدام المشرط أو طبيعة المرض، ويُفضل قبل هذا وذاك محاصرة التطرف قبل أن يكون ظاهرة.

الناس منقسمة فيما بينها بين معتدلين ومتطرفين، كما أن الكائنات فيها ما يندرج تحت فصيلة الصقور وفيها ما يندرج تحت فصيلة الحمائم، وكلٌ منهما له سلوكه المصاحب؛ وهذا يدلل على أن الظاهرة ليست مقتصرة على الشكل السياسي أو الديني، وإن كانت مركبة في تكوينها، فالبعد الأخلاقي والفكري يؤكدان على أن الظاهرة اجتماعية في المقام الأول، وإن كان الجزء السياسي والديني أشهرها.

إذا أردنا البحث عن جذور التطرف فسوف نجده ضمن منظومة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والسياسية أيضًا، يغلب على المتطرف فيها تضخم الذات ويتعامل دائمًا بمنطق الإقصاء مع ما دون أفكاره، وهنا يحدث حالة من التزاوج بين التطرف النظري والعنف الواقعي على اعتبار أن التطرف إحدى الصور المتقدمة للعنف.

ثقافة العنف تنتشر في المجتمعات عندما تغيب ثقافة المجتمع المدني، الذي يأخذ الأفراد لآفاق بعيدة عن التطرف بصورة وأشكاله المختلفة، والسياق الاجتماعي يفرض مزيدًا من القيود على انتشار أي أفكار شاذة عن السياق الإنساني والذي يمثل مشترك أساسي ومكون رئيسي لردة المجتمعات.

هناك مجتمعات متحضرة تجنح للتطرف في لحظة ما، رغم أنها بعيدة عن صور التطرف وعمومياته إذا هُمشت فيها المؤسسات الاجتماعية التي تمثل صمام أمان للمجتمع ضد أمراض تنهشه وتؤثر على قدراته الفاعلة، وما يؤثر على المجتمع بالتبعية يؤثر على الأفراد.

الاعتراف المسئول بالظاهرة يُعبر عن مستويين من التفكير أولهما، فهم التطرف بأشكاله وأبعاده وهذا يُعطي قوة حقيقية لمواجهة عدو مرئي ومنظور من حيث القوة، وثانيهما الاعتراف بوجود المشكلة وهو ما يستلزم إجراءات العلاج والوقاية في ذات الوقت ومن ثما الإبداع الخلاق في المعالجة، وكل هذه الوسائل ضمانات حقيقية للقضاء على العنف والتطرف والتأثير المنهج في طبيعة انتشاره والحد من قدرات هذا الانتشار.

الحضارات الزائفة دائمًا ما تكون قائمة على التطرف، وغالبًا ما يكون أفرادها مصدرين للعنف ومنتجين للتطرف عبر نظريات تؤصل للمفهوم العام وتسمح بمزيد الانتشار عبر آليات مصطنعة من الثقافة والوعي الزائف؛ فالثقافة والوعي كما أنهما وسيلتان لمقاومة التطرف قد يكونان طريقًا لانتشاره إذا كان وعيًا زائفًا وثقافةً دخيلة.

المؤسسة التعليمية والتطرف

■ د. شبل بدران ■
أستاذ علم اجتماع التربية
العميد السابق لكلية التربية جامعة الإسكندرية

■ مقدمة:

المؤسسة التعليمية في أي مجتمع ترتبط أشد الارتباط ببنية النظام السياسي، وتتشكل وتتلون بلون هذا النظام فحين أقدم النظام السياسي في الدولة على صيغة التعددية السياسية، فإن ذلك يجب أن ينعكس بدرجة أو بأخرى على شكل وبنية المؤسسة التعليمية، سواء كان ذلك في مكانة ودور المعلم، أو في المقررات الدراسية والمناهج وطرق التدريس، أو في شكل الإدارة المدرسية، وذلك على اعتبار أن بنية النظام التعليمي والتربوي هي انعكاس بشكل أو بآخر لبنية النظام السياسي تلك مسلمة بديهية لابد من إقرارها منذ البداية.

والمؤسسة التعليمية الحديثة التي نشأت في مصر في مطلع القرن التاسع عشر وارتبطت بالمشروع النهضوي الذي بدأه محمد علي في تأسيس دولة مصر الحديثة، ووظف المؤسسة التعليمية توظيفًا يحقق أهداف هذا المشروع الطموح. وكانت هناك مؤسسة تعليمية أخرى متمثلة في التعليم الديني بالكتاتيب والأزهر. وقد تم تفعيل هذه المؤسسة التعليمية الجديدة باعتبارها أكثر فعالية على تحقيق الدور المنوط بها في بناء المجتمع الجديد. وأخذت هذه المؤسسة التعليمية تدور صعودًا وهبوطًا في ارتباطها ببنية النظام السياسي السائد والمسيطر.

■ النظام التعليمي والأيديولوجيا:

من هنا فإن المؤسسة التي كان منوطًا بها تشكيل وعي الأطفال والطلاب بدءًا من المرحلة الابتدائية وحتى التعليم العالي والجامعي. أخذت تلعب دورًا خطيرًا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في التربية وتلقين المعارف والعلوم والقيم وأنماط السلوك التي يقبلها النظام السياسي. ومن هنا أيضًا فنحن نؤمن ونعتقد مع هؤلاء الذين يؤمنون ويعتقدون بأن المؤسسة التعليمية أو النظام التربوي والتعليمي هو أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية التي تسير بالأيديولوجيا غالبًا، وأحيانًا تسير بالعنف الرمزي أو المادي.

فالدولة أي دولة في أي زمان. وفى أي مكان، لها أجهزة أيديولوجية (وسائل الإعلام، المساجد، الكنائس، المدرسة، الأندية)، وكلها تسير بواسطة الأيديولوجية غالبًا، ونادرًا ما تسير بواسطة العنف، وعلى الجانب الآخر هناك مؤسسات وأجهزة أخرى للدولة كالسجون والجيش والبوليس. إلخ تسير غالبًا بالعنف وأحيانًا بالأيديولوجيا.

إذن فإن حديثنا ينطلق من مسلمة مؤداها: أن المؤسسة التعليمية إحدى آليات ما يمكن أن نسميه بإفراز التطرف وذلك في ضوء العلاقة التبادلية بين بنية النظام السياسي السائد وبنية النظام التربوي والتعليمي السائد أيضًا.

ولعل القراءة السريعة لما يمكن أن نسميه نظام التعليم المصري منذ نشأته الأولى وإلى الآن تدلنا على أنه اعتمد على التلقين وتنمية الذاكرة الصماء مبتعدًا عن تنمية ذاكرة الإبداع والخلق وتتمكن هذه الذاكرة الصماء من خلال تصور هرمي للإدارة المدرسية، من الوزير وينتهي بالمعلم داخل جدران الفصل وفى المدرسة، نظام تكون فيه آلية صدور القرارات من أعلى إلى أسفل وفى اتجاه واحد. وتهميش وتغييب دور القاعدة المتمثلة في الطلاب وأولياء الأمور وحتى المعلمين أنفسهم.

والحديث عن قضية التلقين لا تم ببساطة، فهي قضية ذات بعد سياسي بالدرجة الأولى. فثمة معلومات ومعارف

توضع في مناهج ومقررات دراسية. حسب المراحل الدراسية المختلفة. وضعها مختصون تم اصطفاؤهم واختيارهم بمعرفة القائمين على هذه المؤسسة التعليمية. فالذين يضعون المناهج، يضعون معرفة محددة، معرفة معلومة سلفًا، فهم يختارون من التاريخ أشياء ويركزون على فترات محددة، ويهملون مراحل تاريخية عن عمد وقصد.

إذن فالمعرفة المقدمة للطلاب لتشكيل وعيهم، معرفة محملة بمضامين أيديولوجية لمن وضعوها، وهي تعد بشكل انتقائي ومنحاز من قبل واضعيها والمستفيدين منها. كما أن المُعلم يُعد في نفس السياق بتقنيات وطرق تجعله معلمًا تلقينيًا لا معلمًا محركًا وباعثًا للوعي ومتفاعلًا ومبتكرًا. والجهاز البيروقراطي يقيد المعلم ويحد من طموحه في الإعارة التي تستلزم الحصول على تقارير كفاءة ممتازة من قبل موجهين يقيسون فاعلية المعلم بمدى انصياعه وطاعته للأوامر، وهناك اتساق بين المعرفة المقدمة، وبين إعداد وأداء المعلم.

إن جيل الشباب اليوم. خريجي الجامعات والمعاهد العليا. ولدوا في مطلع التسعينات مع بداية موجة العنف والتطرف التي عاشها المجتمع المصري، وهؤلاء الشباب قد تربوا داخل جدران المدارس والجامعات المصرية. ولقد كرس نظام التعليم المصري التطرف كفكر وسلوك. وربما يكون ذلك قد تم ويتم. دونما قصد من النظام التربوي والقائمين عليه، إلا أن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي كشفت عن الدور المدمر الذي يلعبه نظام التعليم في مسخ الشخصية الوطنية وتكريس الفكر الغيبي في مواجهة الفكر العقلاني المستنير.

أسباب العنف والتطرف:

١. إن نظام التعليم يقوم على أحادية الفكر والتوجه وكذلك أحادية في المعرفة الإنسانية وتوزيعها على الطلاب.

٢. النظام التعليمي نظام تلقيني يعتمد على حشو الأذهان ويتم استرجاع تلك المعرفة الصماء التلقينية في العملية الامتحانية. ويعد المعلم المصدر الوحيد للمعرفة إلى جانب الكتاب المدرسي.

٣. وهذا النوع من التعليم يسمى في الأدبيات التربوية المعاصرة «التعليم البنكي» بمعنى أن عقل المتعلم. الطالب. يعد مخزنًا للمعلومات أو خزانة تودع فيها المعرفة الإنسانية بشكل أصم، وتسترجع وقتما يشاء في أوقات الامتحان.

٤. وهذا «التعليم البنكي» هو السائد في الواقع المصري منذ زمن بعيد، وهو ينمى التطرف المعرفي والسلوكي، بمعنى أنه يكرس أحادية التفكير والرؤية من زاوية واحدة فقط وإغفال الزوايا المتعددة الأخرى.

وعلى الرغم من صيحات العديد من رجالات التربية والمشتغلين بالعلم التربوي بضرورة تعديل وتغيير تلك الصيغة التربوية المعتمدة في تعليم أبنائنا والتنبيه مبكرًا إلى خطورة تلك الصيغة في ظل الدعوة إلى التعددية الحزبية والفكرية وحتى الليبرالية الاقتصادية إلا أن المؤسسة التعليمية، كانت من الترهل والتسيب بحيث كان يصعب عليها الاستجابة الفورية لذلك. لأن تلك المؤسسة البيروقراطية ردود أفعالها تجاه المستجدات التربوية بطيئة وخارج سياق الزمن والواقع.

٥. في مقابل ذلك تطرح الأدبيات التربوية المعاصرة صيغة جديدة، هي الصيغة «الحوارية» في مواجهة الصيغة «البنكية» الحوار، بمعنى الإيمان بأن المعرفة موجودة في الواقع المعاش وما دور المدرسة والنظام التربوي سوى تعليم أساليب ومناهج الحصول على تلك المعرفة، التي لا يمتلكها المعلم وحده، ولا يحتفظ بها الكتاب الدراسي وحده بين دفتيه، ولكنها معرفة متاحة وعامة والمطلوب فقط هو تعليم كيفية الحصول على تلك المعرفة.

هذه الصيغة، هي الكفيلة بإعادة تربية الشباب وإعداد الشباب والناشئة للحوار والإيمان به كمسلك أصيل وضرورة للمعرفة والحياة، ومن هنا يأتي الإيمان بالآخر وأهميته وعدم ازدرائه والتقليل من شأنه، أيًّا كان هذا الآخر. باختصار شديد مطلوب وعلى الفور دمقرطة العملية التعليمية، لا يجب أن يكون شعارًا أجوف، ينادي به البعض وهم يمارسون في الواقع أبشع أنواع الديكتاتورية.

إضافة إلى ما سبق فالمعلم لم يدرب على هذا، ولم يتم إعداده وتفعيله أن يكون معلمًا لتدريس ثقافة حقوق الإنسان، فمثلًا في بعض المناهج نجد أمورًا غريبة تتم، منها منهج «التربية الدينية»، فنجد أن الكتاب المدرسي للتربية الدينية نتيجة إلى أن كل أصحاب دين يضعون كتابهم المقرر على الطلاب فيؤكدون مثلًا: «دعا ديننا إلى الرحمة بالمسلم أو المسيحي أو اليهودي»، وتنسحب كل الفضائل على معتنقي هذا الدين أو ذاك دون سائر أصحاب الديانات الأخرى، وذلك بدلًا من توجيه الخطاب إلى الإنسان بشكل عام، بمعنى إذا كان واضع المنهج يعتنق دينًا معينًا فإنه ينسب الفضل لدينه، ويبقى الدين الآخر عائق في ذلك.

فضلًا عن خلو الكتاب المدرسي المخصص للمقرر «التربية الدينية» من أية إشارة إلى سائر الديانات الأخرى، ولا يؤكدون على المشترك بينهم فيما يخص المبادئ الأخلاقية وقيم الحق والجمال، فلم يعد هناك قواسم مشتركة في الأديان، حيث يصبح كتاب «التربية الدينية» منصرفًا بشكل ذاتي على كل طائفة أو فئة، والكتاب الآخر يمكن أن يكرس للتأكيد على الفروق القائمة بين هذا الدين أو ذاك وبين الديانات الأخرى، ويزداد الأمر خطورة في حالة التأكيد على احتكار هذا الدين لصفة الحق عن غيره من الديانات الأخرى.

وكما أن التأكيد في الكتاب الديني على جدارة وتفوق الرجال على النساء استنادًا إلى نص ديني باعتبار أنها فروق مقدسة ينبغي احترامها وتأكيدها في الممارسات اليومية، كما يتضمن الكتاب تلميحًا أو تصريحًا بأن هذا الدين في خطر بما يدعم من نظرة أو نزعة عدائية لدى المتلقي تجاه الآخر الثقافي أو السياسي أو الديني. هذا فضلًا عن أن الكتاب المدرسي للتربية الدينية يتضمن عبارات الاستعلاء الديني في شكل مقارنة للحياة قبل ظهور هذا الدين، أو ذاك، وبعد ظهوره، وكأنه الفرق بين الضلال والهدى، وبين الكفر والإيمان.

إن تقسيم الفصول الدراسية، الحصص على أساس تجميع أصحاب الديانات كلٍّ على حدة أثناء تدريس حصة «التربية الدينية» حيث ينصرف الطلاب المسيحيون وهم قلة إلى مكان آخر غير قاعة الدرس، ويبقى الطلاب المسلمون، ويبقى معهم معلم الدين الإسلامي، هو معلم اللغة العربية في غالب الأمر، ويكون معلم الدين المسيحي أي معلم، وليكن معلم العلوم أو الرياضيات أو حتى التربية الرياضية!!.

كل هذا يساعد على تشكيل الجانب الوجداني وتشكيل الذهنية في الممارسات اليومية داخل المؤسسات التعليمية. كذلك السماح بإقامة دور عبادة داخل المبنى المدرسي لأصحاب ديانة (المسلمين) دون الديانات الأخرى يسقط دور المدرسة كرمز ورسالة بأن الوطن وطن واحد للجميع، فحينما يُسمح ببناء مسجد في المدرسة، حتى ولو كان بالمدرسة ألف طالب من بينهما عشرة فقط مسيحيين، فالمسألة تحتاج إلى إعادة نظر.

■ تناقضات بين الخطاب الديني وثقافة المواطنة:

من كل ما سبق يتضح لنا وجود تناقضات بين الخطاب الديني المدرسي على مستوى الممارسة وثقافة المواطنة، وهي تناقضات ترجع إلى اختلاف فلسفة وتاريخ الدين كمرجعية لحياة الإنسان ظهرت في ظل أوضاع أكثر بساطة، وأكثر ارتباطًا بتكوينات اجتماعية أكثر تعبيرًا عن علاقات الوجه للوجه، كما كانت غايته إحداث تحول في حياة معتنقيه على حساب نفي الأوضاع السابقة وما يرتبط بها من معتقدات، تارة بالدعوة، وتارة بالحرب. وأيضًا ينطبق هذا على ما يتعلق بالمواطنة كفلسفة لمجتمع إنساني أكثر تعقيدًا وتنوعًا واختلافًا، دون سعي لنفي هذا التنوع والاختلاف.

ويمكن رصد بعض هذه التناقضات فيما يلي:

- أحادية التوجه في الخطاب الديني (لمسلمين فقط، أو مسيحيين فقط، أو يهود فقط، أو بوذيين فقط... الخ)، دون انفتاح هذا الخطاب على سائر الأديان الأخرى يصبح دافعًا لتحويل البشر إلى مجموعة جزر منعزلة، أما مفهوم المواطنة فهو يخاطب الإنسان عامة دون تفرقة.

- اعتماد مصطلحي (الإيمان/ الكفر) داخل الخطاب الديني، وما يترتب عليهما من تصنيف للبشر إلى أخيار وأشرار، والسعي لتهميش. إن لم يكن نفي. الأشرار، أو على الأقل قد تختلف أماكن المواطنين تبعًا لهذا المعيار (راجع النموذج الصهيوني)، بينما يقر مفهوم المواطنة بحق متساوٍ للجميع في الحياة وفرصها.
- تأسيس الخطاب الديني على الأسفار المقدسة كقوانين للحياة يسعى أصحاب كل ديانة لتعميمها، بينما يستند مفهوم المواطنة على قوانين يصيغها البشر وتقوم على المرونة والنسبية، وإمكانية تغييرها بالتالي، سعيًا لتمكين كل البشر من حياة أفضل.
- قد يصل الخطاب الديني في حدود تطرفه القصوى إلى التأثير على دوائر الانتماء لدى الفرد، حيث تصبح مناصرة أصحاب نفس الديانة خارج حدود الوطن مقدمة على نصرة أبناء نفس الوطن، بما يضر بأسس المواطنة (راجع نموذج تنظيم القاعدة بأفغانستان) بالإضافة إلى التأثير على دائرة انتماء الإنسان للإنسانية (راجع نموذج الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة وسعيها للشروع في حرب الكواكب).
- تتضمن بعض المعتقدات الدينية أحكامًا تتدنى بمكانة المرأة عن الرجل، مما يخلق ثقافة اللامساواة بين الجنسين، بينما يقر مفهوم المواطنة بالتساوي في الحقوق والواجبات بينهما.

إذن نحن أمام أشكال للتناقض قد تنعكس على الفعل التعليمي بدرجة أو أخرى، وبشكل خاص في حال افتقاد لفلسفة واضحة تحل هذا التناقض، وتزداد خطورة الموقف في حالة المجتمعات التي تتكون من ديانات أو مذاهب مختلفة، وعقائد مختلفة ومتنوعة ومتعددة.

فضلًا عن أنها تهدر مبدأ المواطنة، معنًى وممارسةً، إذا كان الوطن محكومًا بنزعات تطرف دينية. كما هو سائد الآن في «أفغانستان وليبيا وسوريا واليمن ومصر» وغيرها كثير من الدول العربية التي تعرضت لما سمي بثورات الربيع العربي. وليس من الصعب تخيل الأمر داخل المؤسسة التعليمية بدولة إسرائيل، أو أي نموذج عربي مشابه.

■ تصورات مقترحة لحل التناقض:

أولًا: استبدال مقرر التربية الدينية الحالي بمقرر يدرس التربية الأخلاقية، وأن يدور محتواها حول القيم الأخلاقية المشتركة بين كافة الديانات السماوية والوضعية على حد سواء، وكذلك التي ركزت عليها المذاهب الفلسفية الساعية لتحرير الإنسان من كافة أشكال القهر والفقر مع التركيز على المضامين المؤكدة لمفهوم المواطنة.

ثانيًا: في حالة بقاء الوضع الراهن، حيث كتاب، تربية دينية لكل ديانة، يمكن اقتراح ما يلي من أهداف ينبغي أن يحققها محتوى الكتاب:

- أن يدرك التلميذ أن الإيمان الديني ليس حكرًا على أصحاب دين بعينه، وأن الإيمان يمكن أن يكون أيضًا بقيم اجتماعية تحقق حياة أفضل لبني الإنسان، وأن كل إنسان مؤمن وفق معايير ما يعتنق.
- أن يدرك التلميذ أن حرية المعتقد مكون أساسي في حقوق الإنسان، وهي مكفولة بحكم القانون، وليس مجرد قاعدة أخلاقية.
- أن يدرك التلميذ أن احتقار أو ازدراء معتقدات الآخرين أمر مرذول دينيًا واجتماعيا، وأن يشعر أن دائرة الانتماء الإنساني تتجاوز أية فروق دينية بين البشر.
- تقديم التفسيرات المستنيرة والعصرية بشأن النصوص التي تقر بالفروق الاجتماعية بين الجنسين، وتفسير تلك النصوص في إطار السياق المجتمعي والتاريخي الذي نزلت فيه.
- أن يستوعب التلميذ أوجه الاتفاق بين كافة الديانات فيما يخص النظر للإنسان، وأن يشعر أن كل البشر سواسية.
- أن يشعر التلميذ بقيمة العقل الإنساني كهبة وهبها الخالق للإنسان ليقيم حضارته التي قوامها الإنسان في كل مكان.
- أن يلم التلميذ ببعض المعارف والمعلومات بشكل إيجابي، عن ديانات غير سماوية ولها معتنقيها، «كالبوذية»، و«الكونفوشيوسية»، وذلك في إطار التأكيد على مبدأ احترام عقائد الآخرين.

دور التعليم في مواجهة العنف والتطرف

د. زياد عقل
مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

تواجه مصر في الآونة الأخيرة خطرًا متزايدًا من انتشار ظاهرتي العنف والتطرف داخل المجتمع المصري. وبالرغم من أن العنف كظاهرة اجتماعية متواجد داخل المجتمع المصري منذ فترة طويلة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطورًا ملحوظًا في أنماط العنف وفي المجالات التي تنشط فيها هذه الظاهرة. ومما لا شك فيه، من غير الممكن فصل العنف كظاهرة اجتماعية عن مجموعة من العوامل والتفاعلات داخل المجتمع التي تُشكل مسببات لانتشار العنف كمنهج على أصعدة متعددة. وبالتالي، فالعنف لا يُعد ظاهرة من الممكن تناولها بشكل مطلق، ولكنها يجب أن يتم وضعها في سياق ملائم كأحد أعراض عدد من الأوضاع والتفاعلات السلبية التي تتفاقم داخل المجتمع.

وبالرغم من أهمية دراسة العنف في سياق المجتمع المعني حتى تتمتع الدراسة والتحليل بنسبة أعلى من الدقة والموضوعية، إلا أنه يظل هناك عدد من المداخل النظرية التي من الممكن أن تُمثل أُطر عامة لتحليل العنف كظاهرة اجتماعية. وقد أجمعت الإسهامات النظرية في هذا الشأن على أربعة محاور من الممكن التعامل معها كمسببات لظاهرة العنف في مجتمعات مختلفة. أولًا، هناك نظرية «الضغوط البيئية»، وهي نظرية ترى العنف كنتيجة لتعرض الفرد لضغوط في بيئته اليومية يفشل في التعامل معها بأساليب سلمية أو عقلانية، ومن ثم يتم اللجوء إلى العنف. ثانيًا، جاء الكثير من الإسهام النظري حول العنف في سياق نظرية «الموارد الاجتماعية»، وهو منهج يعتمد بشكل كبير على التحليل الماركسي لتطور المجتمعات من خلال الصراع بين طبقات المجتمع على عدد محدود من الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فالعنف وفقًا لهذه النظرية هو نتاج للتفاعلات الاجتماعية المختلفة التي تنتُج من هذا الصراع. ثالث المداخل النظرية الشارحة للعنف كظاهرة هو المدخل القائم على فكرة «التهميش» وتقوم هذه النظرية على تحليل العنف كنتاج لتهميش فئات محددة من المجتمع، ومن ثم يتولد لدى هذه الفئات شعور بالقهر والظلم يدفعها للانخراط في أعمال عنف. وأخيرًا، جاءت عدد من الإسهامات النظرية لتعتمد على منهج «التعلم»، وهو القائم على اعتبار العنف سلوك مكتسب من البيئة المحيطة لتنشئة الفرد، وبالتالي يتم تناول العنف كسلوك يراه الفرد بشكل مستمر داخل حياته اليومية ويتبناه في تفاعلاته مع المجتمع والأفراد.

وبالنظر لهذه المداخل المختلفة، نرى أنه من الممكن قياس ما يحدث من عنف في المجتمع المصري على أيًا منها، ولهذا فمن غير الممكن دراسة العنف بمعزل عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية التي ينشأ العنف في إطارها. ولعل من نقاط البدء في وضع العنف في سياقه الاجتماعي هو تناول أنماط العنف وأنواعه، فالمجتمع المصري في الآونة الأخيرة بدأ يشهد بعض الأنواع الجديدة من العنف، وبدأ العنف ينتشر في عدد من المجالات التي لم يكن العنف أحد سماتها من قبل. وتُشير مجموعة من الدراسات في هذا الشأن أن أنماط العنف الأكثر انتشارًا في المجتمع المصري خلال السنوات العشر الأخيرة هي العنف الأسري، والعنف الديني، والعنف السياسي، والعنف المؤسسي، والعنف الاجتماعي، والعنف الجنسي. وبالرغم من انتشار عدد من هذه الأنماط من العنف داخل المجتمع المصري منذ سنوات طويلة كالعنف الديني والعنف الأسري، إلا أن التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخيرة قد أدت إلى زيادة ملحوظة وتطورات

نوعية في بعض أنماط العنف كالعنف السياسي والعنف الاجتماعي والعنف الجنسي. ولعل ما يجب أن نؤكد عليه هنا هو استحالة التوصل لاستراتيجية فاعلة لمواجهة العنف دون الربط بين الأسباب المؤدية لانتشاره ودراسة الأنماط التي يتبلور من خلالها العنف كظاهرة اجتماعية.

ومن ثم نعود إلى الفكرة الرئيسية الخاصة بدور التعليم في مواجهة العنف والتطرف. ولعل النقطة الأهم في هذا السياق هي الفصل بين التعليم كمجموعة من المعلومات والحقائق المُتضمنة في حزمة من المناهج التعليمية، وبين التعليم كعملية بُنيوية تصاعدية تشتمل على أبعاد متعددة ولا تقتصر بأي حال من الأحوال على دراسة المناهج التعليمية والحصول على شهادة أو درجة علمية. وبالتالي يجب أن نبحث عن كيفية خلق منظومة تعليمية تجتمع فيها الأبعاد المتنوعة والفاعلين المتعددين لإنجاحها قبل أن نفكر في تطوير مناهج التعليم لتضمن ما يمكن استخدامه في مواجهة العنف والتطرف. وتتكون المنظومة التعليمية من عدد كبير من الفاعلين والمؤسسات، وتندرج تحتها مجموعة من القيم التي تعمل هذه المنظومة على ترسيخها من خلال ممارسات متعددة ومتنوعة. والهدف الرئيسي من التركيز على فكرة خلق منظومة تعليمية فاعلة هو العمل على التوسع في المجالات التي يعمل التعليم على تأهيل الطالب للخوض فيها، أو بمعنى آخر، الاهتمام بالدور التثقيفي والتوعوي للتعليم بجانب الدور الأكاديمي. وبالطبع، من غير الممكن حصر الفاعلين في هذه المنظومة في وزارة التعليم والمعلمين فقط، ففي الواقع، كلما زاد عدد الفاعلين داخل هذه المنظومة، كلما اتسع حجم التأثير القادرة هذه المنظومة على إحداثه. وبالتالي، يجب أن تتضمن تلك المنظومة كل من المعلمين والأكاديميين، وأولياء الأمور، والمشرفين على الأنشطة الرياضية والتثقيفية والترفيهية، وإدارات المؤسسات التعليمية، ومؤسسات الدولة المعنية، ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات التعليم والتثقيف والتوعية، والطلبة. ومما لا شك فيه أنه كلما زاد حجم التنسيق والتواصل بين الفاعلين المختلفين داخل المنظومة، كلما تعاظم حجم الاستفادة منها وازداد دورها في مواجهة العنف والتطرف محورية.

كما أنه من المهم أن يجتاز دور المنظومة التعليمية في هذا السياق الحيز الأكاديمي القائم على تدريس وشرح المفاهيم والقيم، بحيث يكون هناك توجيه مستمر وإشراف مباشر على مجموعة من الممارسات والفعاليات التي من شأنها ترسيخ قيم نبذ العنف وقبول الآخر، فإذا كان العنف والتطرف بأشكالهما المختلفة نتاج لمجموعة من العوامل التي لم يتمكن الفرد من تقبلها والتأقلم معها، فمن المهم أن يكون للتعليم دورًا فاعلًا في توفير البدائل وخلق آليات متنوعة للتأقلم. وفي ذات السياق، يجب عدم إهمال مبادئ الاستقلالية والمشاركة في إطار المنظومة التعليمية، فمن الأدوار الهامة التي من المفترض أن تقوم بها المنظومة التعليمية في سياق مواجهة العنف هي محاولة خلق هياكل بديلة أو مساعدة للهياكل المجتمعية غير الفاعلة، وهو ما يقودنا للحديث حول تشجيع وتدعيم فكرة التنظيم الاجتماعي المستقل. فالعديد من المشكلات من الممكن حلها من خلال العمل الجمعي التعاوني بعيدا عن الهياكل والكيانات المؤسسية، ويحتاج هذا العمل الجمعي أن يتضمن أكبر عدد ممكن من الفاعلين في المنظومة التعليمية بحيث يتم خلق مصلحة مجتمعية مشتركة بين العناصر المكونة لهذه المنظومة.

وفي النهاية، من المهم إدراك أن خلق دور فاعل للتعليم في سياق مواجهة العنف والتطرف داخل المجتمع المصري لا يقتصر فقط على تطوير المناهج التعليمية، أو النهوض بالبنية الأساسية للمدارس، أو تحسين الأحوال المعيشية للمعلمين. فبالرغم من كون هذه العوامل أحد أبعاد مشكلة غياب دور مجتمعي للتعليم، إلا أن الاستفادة القصوى من التعليم لن تتأتي إلا من خلال إعادة ضبط وهيكلة الإطار المُنظم للعملية التعليمية ككل. قد تكون هناك حلول أمنية وسياسية لمواجهة ظاهرة العنف أو التطرف، ولكنها تظل حلول آنية تتعامل مع أعراض المشكلة ولا تقترب من جذورها، وبالتالي، فلابد أن نعمل على خلق آلية فاعلة من خلال التعليم للقضاء على الانتشار المستمر والمتزايد لظاهرة تُشكل خطرًا كبيرًا على مستقبل مصر.